

تنفيذ المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١	أولا - مقدمة
٢	٦ - ٢	ثانيا - لمحة عامة
٣	١٧ - ٧	ثالثا - مبادرات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية
٤	٨	ألف - افريقيا
٤	١٣ - ٩	باء - آسيا
٤	١٠	١ - وسط آسيا
٥	١١	٢ - جنوب شرقي آسيا
٥	١٢	٣ - جنوب آسيا
٥	١٣	٤ - شمال شرق آسيا
٦	١٤- ١٦	جيم - الشرق الأوسط
٧	١٧	دال - أوروبا
٨	١٨- ٢٤	رابعا - مناطق السلم
٨	١٩- ٢٠	ألف - المحيط الهندي
٨	٢١	باء - جنوب شرقي آسيا
٩	٢٢	جيم - البحر الأبيض المتوسط
٩	٢٣	دال - جنوب الأطلسي
١٠	٢٤	هاء - امريكا الوسطى

## أولا - مقدمة

١ - دعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها الأمين العام للأمم المتحدة، في دورتها الثانية المعقودة في الفترة من ١٧ الى ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الى أن يعد لدورة اللجنة التحضيرية الثالثة، المقرر عقدها في الفترة من ١٢ الى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ورقة معلومات أساسية عن تنفيذ المادة السابعة من المعاهدة<sup>(١)</sup> عموما، وطلبت أن تتناول الورقة مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن تتضمن وصفا موجزا لمسألة مناطق السلم. وفي الدورة الثالثة، طلبت اللجنة التحضيرية من الأمانة العامة تعديل الورقة في ضوء التعليقات المبداة أثناء الدورة، واستكمالها أخذت في الحسبان الأحداث الجارية، وتقديمها الى المؤتمر. وتقدم هذه الورقة استجابة الى ذلك الطلب.

## ثانيا - لمحة عامة

٢ - في أواخر الخمسينات نشأ لأول مرة مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ليكون أحد التدابير التي يمكن أن تصبح مكملة للجهود التي كان يبذلها المجتمع الدولي آنذاك بهدف إقامة نظام عالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وسرعان ما اكتسب هذا المفهوم زخما ولده في سياق النهج الاقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، أي كتعبير عن رغبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حماية نفسها من الخطر المحتمل للمواجهة النووية وفي الحيلولة أيضا دون إمكانية وزع الأسلحة النووية في اراضيها وفي البقاع المتاخمة. وبالنظر الى اتسام الهدف من تلك المناطق بالطابع العام الى حد ما، فإنه لا يمكن النظر الى إنشائها بمعزل عن الحالة العسكرية - الاستراتيجية التي كانت قائمة في العالم طوال فترة الحرب الباردة. إذ لعب هذا العنصر دورا حاسما لدى النظر في مختلف المقترحات التي طرحت لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وقبول الدول الحائزة للأسلحة النووية لأحكام انشائها. وبالإضافة الى ذلك، كان للخصائص واهتمامات الأمن المحددة الاقليمية ودون الاقليمية أثر على تشجيع تلك المقترحات و/أو النظر فيها من جانب الدول.

٣ - والقصد من كل منطقة خالية من الأسلحة النووية انشئت أو يقترح انشاؤها حتى الآن هو الوفاء بالشروط المحددة، على النحو الذي وضعته الدول المعنية. وينظر الى النهج الاقليمي على أن ميزته أنه يستطيع مراعاة الحالة السائدة في حيز معين وأنه يسمح بالتكيف فيما يتعلق بمسائل مثل اساليب التحقق وتدابير بناء الثقة. كما أن الحلول الاقليمية قد تفوق الترتيبات العالمية في إمكانية حصولها على موافقة جميع الدول المعنية. وقد قدمت الجمعية العامة في عام ١٩٧٥ تعريفا عاما لمفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية<sup>(٢)</sup>. وبموجب ذلك التعريف فإن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية هي أية منطقة توافق عليها قانونا الدول على سبيل الممارسة الحرة لسيادتها وتكون خالية تماما من الأسلحة النووية ولديها نظام دولي للتحقق لضمان الامتثال للالتزامات الناشئة. وعلى وجه الخصوص، هناك ثلاثة تدابير تكتسب أهمية رئيسية من أجل تحقيق أهداف المنطقة الخالية من الأسلحة النووية: عدم حيازة دول المنطقة لأسلحة نووية؛ وعدم قيام أي دولة بوضع أسلحة نووية داخل الحيز الجغرافي للمنطقة؛ وعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أهداف داخل المنطقة. وفي الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة

الاستثنائية الأولى، وهي أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، أعلنت الجمعية العامة أن "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بمحض الاختيار بين دول المنطقة المعنية هو تدبير من تدابير نزع السلاح الهامة"<sup>(٣)</sup>.

٤ - والتنفيذ الفعال لأي اتفاق بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية يتطلب توفر نظام للتحقق يكفل امتثال كل الدول المعنية، الواقعة داخل المنطقة وخارجها على السواء، لالتزاماتها. وعموما، فإن المعاهدة المتعلقة بالمنطقة يجب أن تشمل أحكاما سواء للتحقق من الامتثال أو للنظر في مسائل عدم الامتثال وتسويتها.

٥ - وعلى مدى السنين، طرح العديد من المقترحات في مختلف المحافل لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأدى بعض هذه المقترحات الى عقد اتفاقات محددة. وقد تحققت أولى النتائج الملموسة في هذا الصدد في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٧ عند التوصل الى اتفاق بشأن تجريد انتاركتيكا من السلاح كلية واعتبار الفضاء الخارجي لانه نووي، على التوالي. وعلى الرغم من عدم التفاوض بشأن هذين الاتفاقيين على أساس أنهما يتعلقتان بمنطقتين خاليتين من الاسلحة النووية في حد ذاتهما، فإنه بالنص بعبارة عامة على تجريد كل منطقة على حدة من الاسلحة يكونا قد اكتسبا في الواقع صفة المناطق الخالية من الاسلحة النووية. إلا أنهما لا يشملان سوى حيزين غير مأهولين أحدهما على الأرض والآخر في الفضاء الخارجي.

٦ - أما أول اتفاق ينشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية تغطي حيزا كثيف السكان على سطح الأرض فقد عقد في عام ١٩٦٧؛ وهو معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وفي عام ١٩٨٥ عقد ثاني اتفاق من هذا القبيل، وهو معاهدة اعتبار جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا). ونتج عن ذلك أن أصبحت المساحة الخالية الآن من الأسلحة النووية على سطح الأرض بموجب معاهدات دولية تغطي رقعة جغرافية جد شاسعة. فهي تغطي غالبية اليابسة والبحار الاقليمية في أمريكا اللاتينية في الشرق واستراليا وباروا غينيا الجديدة ونيوزيلندا في الغرب. وتمتد من الناحية الاخرى من انتاركتيكا في الجنوب الى خط الاستواء في الشمال. ويرد استعراض أكثر تفصيلا لأحكام المعاهدتين ونطاقهما وعملية تنفيذهما في ورقتي معلومات أساسية مستقلتين من إعداد أمانة كل منهما. فمعاهدة تلاتيلولكو تغطيها الوثيقة NPT/CONF.1995/10 ومعاهدة راروتونغا تغطيها الوثيقة NPT/CONF.1995/11.

### ثالثا - مبادرات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

٧ - لا تزال المناقشات دائرة بين الدول المعنية حول إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، سواء داخل إطار الأمم المتحدة أو خارجه. فبالإضافة الى المعاهدتين القائميتين بشأن المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية، طرحت مقترحات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق اقليمية أخرى من العالم؛ أبرزها افريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وقدمت مقترحات أيضا فيما يتعلق ببعض أجزاء أوروبا. وفي حين أدى التغيير الذي طرأ مؤخرا على المناخ الدولي الى تحسن الاحتمالات بالنسبة لبعض هذه المشاريع،

كان من شأن انتهاء الحرب الباردة أن جعل بعضها الآخر مجافيا لروح العصر، وبالدرجة الأولى تلك التي وضعت في سياق الحالة العسكرية التي كانت قائمة بين الشرق والغرب، وبصفة خاصة في أوروبا.

#### ألف - افريقيا

٨ - نبعت فكرة اعتبار افريقيا منطقة لا نووية في عام ١٩٦٤ في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية. وتتخذ الجمعية العامة، كل سنة منذ عام ١٩٧٤، قرارات بشأن الموضوع<sup>(٤)</sup>. إلا أن إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاقتراح لم يصبح أمرا ممكنا إلا بعد التطورات الايجابية التي شهدتها القارة في الآونة الأخيرة، ولا سيما بعد أن تغيرت الحالة السياسية في جنوب افريقيا تغيرا مدهلا. ففي أعقاب انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩١، دعت الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، فريقا من الخبراء الى الانعقاد كانت ولايته بدء العمل في وضع مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. وفي عام ١٩٩٢، رحبت الجمعية العامة بالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء وطلبت الى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة اللازمة إليه من أجل الانتهاء من صياغة مشروع معاهدة<sup>(٥)</sup>. وبعد ذلك، قدم مشروع أولي لمعاهدة ليُنظر فيه في اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في تونس في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وإذ أعرب الاعلان الصادر عن اجتماع القمة عن تأييده للعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء، اقترح أن يعقد الفريق دورة أخرى، ختامية، لحل المسائل المعلقة، وأبرزها تلك المتصلة بالحدود الجغرافية للمنطقة المنتظرة، آخذا في الحسبان التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية. وطلبت الجمعية العامة الى الأمين العام، في دورتها التاسعة والأربعين، أن يتخذ الإجراءات الملائمة لتمكين فريق الخبراء من الانتهاء من صياغة مشروع المعاهدة وتقديم النص الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين<sup>(٦)</sup>. ومن المتوقع أن يقدم الى منظمة الوحدة الافريقية مشروع المعاهدة كي توافق عليه وتعتمده، بعد دورة أخرى للفريق، ستعقد في بريتوريا، جنوب افريقيا، في الفترة من ٢٧ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

#### باء - آسيا

٩ - بسبب التباين الشاسع في الظروف والاهتمامات الأمنية بين دول المنطقة الإقليمية، فإن المقترحات المطروحة حتى الآن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تتعلق بمناطق دون اقليمية مختلفة في آسيا لا بالقارة ككل.

#### ١ - وسط آسيا

١٠ - في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أعلنت منغوليا اعتبار اقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي الكلمة التي ألقاها رئيس منغوليا أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، أكد أن منغوليا أعلنت اعتبار اقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية إسهاما منها بذلك في نزع السلاح وبناء الثقة في المنطقة الاقليمية وفي العالم أجمع. وستعمل منغوليا على منح هذا المركز ضمانات دولية. كما أنها تسعى الى الحصول على ضمانات أمنية موثوقة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحترم مركز منغوليا باعتبارها

منطقة خالية من الأسلحة النووية<sup>(٧)</sup>. وبحلول عام ١٩٩٤، قدمت أربع دول حائزة للأسلحة النووية تلك الضمانات الى منغوليا<sup>(٨)</sup>. وتؤكد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن منغوليا، شأنها شأن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مشمولة بضمانات الأمن المعمول بها بموجب الاتفاقية.

## ٢ - جنوب شرقي آسيا

١١ - تولدت فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا كجزء من الاعلان الصادر عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٧١<sup>(٩)</sup> لإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا (انظر الفقرة ٢١ أدناه). ووفقا للاعلان فإن المنطقة تشمل اندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا. وفي السنوات الأخيرة، أثار دول المنطقة الاقتراح من جديد. وعلى وجه التحديد، ففي عام ١٩٩٢، إذ استعرضت دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التغيرات السياسية والاقتصادية العميقة التي طرأت منذ نهاية الحرب الباردة، أعادت تأكيد تصميمها على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا<sup>(١٠)</sup>. ويضطلع حاليا بالأعمال التحضيرية فريق عامل معني بالمنطقة أنشأته الرابطة لتنفيذ المبادرة. وفي عام ١٩٩٣، واصل الفريق العامل الاضطلاع بعمله بشأن حل المسائل المتعلقة المتصلة بمشروع المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة الاقليمية. وأعربت بلدان المنطقة الاقليمية، في الاجتماع الأول للمنتدى الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، المعقود في بانكوك في تموز/يوليه ١٩٩٤، عن تصميمها على ضمان وضع مفهوم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا موضع التنفيذ في وقت مبكر.

## ٣ - جنوب آسيا

١٢ - منذ عام ١٩٧٤، والاقتراح الداعي الى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا مدرج في جدول أعمال الجمعية العامة. ويرى مؤيدو المشروع، أنه ينبغي أن يقام في جنوب آسيا كذلك نظام مماثل للنظامين المنشأين في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ. وقد اقترحت باكستان أن يعقد، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة من دول المنطقة الاقليمية وغيرها من الدول المهتمة بالأمر، مؤتمر معني بعدم الانتشار النووي في جنوب آسيا<sup>(١١)</sup>. إلا أن الهند، وهي إحدى الدول الرئيسية في المنطقة الاقليمية، تذهب الى القول بأنه لن يكون من المناسب تأييد هذا المفهوم دون توفر تحديد، على الوجه الصحيح، للنطاق الجغرافي للمنطقة الاقليمية واحتياجاتها واهتماماتها الأمنية. وترى أيضا أن نزع السلاح يدخل في عداد المسائل التي تتطلب نهجا عالميا لا اقليميا.

## ٤ - شمال شرق آسيا

١٣ - ورد مشروع اعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية في الاتفاق المتعلق بالمصالحة وعدم الاعتداء والتبادل والتعاون بين الجنوب والشمال وفي الاعلان المشترك بشأن اعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة لانووية<sup>(١٢)</sup>، المتفق عليهما بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا

في عام ١٩٩١. فقد إلتزمت الدولتان بقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية وإزالة مرافق إعادة التجهيز النووي وإثراء اليورانيوم. والتمتزا، وفضلا عن ذلك، بعدم تجريب الأسلحة النووية أو صنعها أو حيازتها أو تخزينها أو وزعها أو استعمالها وبوضع ترتيبات التحقق. ومما يسر عقد الاتفاق قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنقل اسلحتها النووية التعبوية من جمهورية كوريا بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وأنشأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجنة مشتركة للمراقبة النووية لتشرف على الحالة القائمة على عدم حيازة اسلحة نووية. ولم يتمكن الجانبان حتى الآن من الاتفاق على كيفية الاضطلاع بعمليات التفتيش. وفي بيان مشترك مؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، أكدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة من جديد، في جملة أمور، أهمية تنفيذ الاعلان المشترك بشأن اعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة لانهوية، وقدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعدا بأن تبدأ المحادثات بين الجنوب والشمال بشأن المسائل النووية في اقرب وقت ممكن. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بدأت المحادثات، ولكن لا يلوح في الأفق ما ينم عن التوصل الى اتفاق بشأن مسألة تبادل المبعوثين الخاصين لمناقشة المسائل المعلقة. وفي آذار/مارس ١٩٩٤ توقفت المحادثات. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، أفصحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن استعدادها لاستئناف المحادثات بشأن تبادل المبعوثين الخاصين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة "الإطار المتفق عليه" للعمل، حيث أكدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جديد، في جملة أمور، أنها ستتخذ خطوات لتنفيذ الاعلان المشترك بشأن اعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة لانهوية، وستدخل في حوار بين الشمال والجنوب.

#### جيم - الشرق الأوسط

١٤ - في عام ١٩٧٤، طرحت إيران ومصر لأول مرة فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبعد ذلك، أعربت سوريا أيضا عن تأييدها القوي لإنشاء تلك المنطقة. ومنذ ذلك الحين والجمعية العامة تتخذ سنويا قرارات بشأن الموضوع<sup>(١٣)</sup>. وفي عام ١٩٩٠، وسعت مصر نطاق المفهوم فاقترحت إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط<sup>(١٤)</sup>. وزيادة في بلورة تلك المبادرة، طلبت مصر، في عام ١٩٩١، الى الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة تأييد اعلان اعتبار الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل<sup>(١٥)</sup>.

١٥ - وقد قوبل الاقتراح الداعي الى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بالموافقة على نطاق واسع في الأمم المتحدة، واستأثر بتأييد واسع النطاق في المنطقة الاقليمية نفسها، مما حظي في نهاية المطاف بتوافق الآراء في الجمعية العامة. وفي حين أبدت اسرائيل عدة تحفظات بصدد النهج المقترح في القرارات، انضمت الى توافق الآراء. إلا أن المناقشات التي دارت داخل الأمم المتحدة وخارجها كشفت عن وجود خلافات في الرأي حول أفضل السبل لتدعيم المفهوم وحول النهج المفضلة لبلوغ ذلك الهدف. فالدول العربية، ولئن كانت تدرك ضرورة التوصل الى تسوية شاملة بشأن السلام في المنطقة، فإنها ترى أن من شأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية أن يسهم الى حد كبير في تهيئة المناخ اللازم لإيجاد ذلك الحل. كما أنها تدعو اسرائيل الى إخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقها<sup>(١٦)</sup>. أما اسرائيل فتري، من جانبها، أن المسألة النووية ينبغي أن تعالج

في سياق عملية السلام بأكمله، وفي سياق جميع مشاكل الأمن الاقليمي؛ وأن تدابير بناء الثقة ذات الطابع العام يتعين أن تتصدر جدول الأعمال؛ وأن الاتفاق على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التوصل إليه على وجه أفضل ما أن يجرى ضمان السلام في الشرق الأوسط.

١٦ - وشهدت التسعينات عددا من الأحداث المتصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة الاقليمية. فكان للتغيرات في العلاقات الدولية، ولا سيما تدابير نزع السلاح النووي التي اتفقت عليها دول من خارج المنطقة الاقليمية والمفاوضات المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل، صلة بآفاق إنشاء منطقة من هذا القبيل. ومما يسر النظر في المسألة، الفريق المتعدد الأطراف المعني بالحد من الأسلحة وبالأمن الاقليمي في الشرق الأوسط الذي أنشأه في عام ١٩٩٢ مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، الذي بدأ في عام ١٩٩١. وتدور حاليا المناقشات في هذا الإطار بين الدول من داخل المنطقة الاقليمية وخارجها بغرض تحديد أفضل السبل للتحرك نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إلا أن الاختلافات في المفهوم والنهج الوارد وصفها أعلاه مازالت قائمة. وتضطلع الأمم المتحدة بدور نشط منذ نيسان/ابريل ١٩٩٣ في أعمال الفريق المتعدد الأطراف المعني بالحد من الأسلحة وبالأمن الاقليمي في الشرق الأوسط. وعملا بمختلف قرارات الجمعية العامة، قدم الأمين العام عدة تقارير شاملة الى الجمعية العامة عن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط<sup>(٧)</sup>. وفي دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، وترد لأول مرة، في القرار المتخذ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إشارة الى عملية السلام كإطار تجري حاليا متابعة الفكرة داخله. وعلى الرغم من اتخاذ القرار بتوافق الآراء، على غرار ما حدث في الماضي، فقد كان من شأن العملية التي أدت الى اتخاذه في نهاية المطاف أن أبرزت بشكل أكثر حدة الخلافات الشديدة في النهج المتبع تجاه مفهوم إنشاء منطقة من هذا القبيل، وصلاته بالتقدم المحرز في سبيل حسم الجوانب السياسية لعملية السلام والاهتمامات الأمنية الأوسع نطاقا ثم، في هذا الصدد، تحديد موعد الخطوات التي يمكن اتخاذاها نحو تحقيقه.

#### دال - اوروبا

١٧ - إن أول الاقتراحات المحددة لاتباع نهج اقليمي تجاه عدم الانتشار النووي كانت تتعلق بأوروبا. فخلال فترة التوتر بين الشرق والغرب، طرحت مبادرات مختلفة لإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية، كانت جزءا من المناقشة الدائرة حول القدرات التي أقامها في أوروبا، في مجال الاسلحة النووية، التحالفان العسكريان. وكانت تتصل على وجه خاص بالبلقان ووسط أوروبا وشمال أوروبا. وفي هذا السياق، وضعت اللجنة المستقلة المعنية بمسائل نزع السلاح والأمن (لجنة بالمة) فكرة إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية الميدانية. وعلى الرغم من زيادة تطوير المقترحات على مدار السنين، لم يسفر أي منها عن إجراء مفاوضات ملموسة، بل إن بعضها لم يعد يعتبر قابلا للتطبيق. إلا أن انتهاء الحرب الباردة أدى في الواقع الى نشوء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الجزء الشرقي من المانيا عن طريق معاهدة التسوية النهائية فيما يتعلق بالمانيا<sup>(٨)</sup>.

#### رابعا - مناطق السلم

١٨ - بدأ مفهوم مناطق السلم يستأثر باهتمام متزايد في الستينات والسبعينات، كرد فعل لتزايد عدد بؤر التوتر الاقليمية. وقد طرح المفهوم لأول مرة في مؤتمر القمة لبلدان عدم الانحياز، المعقود في القاهرة في عام ١٩٦٤. ونظر في أمر إنشاء مناطق سلم في عدة مناطق اقليمية، مثل المحيط الهندي وجنوب شرقي آسيا والبحر الأبيض المتوسط وجنوب المحيط الأطلسي وأمريكا الوسطى. وعلى الرغم من أنه لم يوضع بعد تعريف دقيق لمنطقة السلم، تتوفر عدة عناصر يمكن استخدامها، مجتمعة، لوصف المفهوم. ومن بين تلك العناصر: عدم تدخل أو قبول دول من خارج المنطقة؛ وصون السلم الاقليمي عن طريق التعاون السياسي وضبط النفس عسكريا؛ والتعاون الاقتصادي والسياسي الاقليمي<sup>(٩)</sup>. ومن ثم، يمكن النظر الى منطقة السلم باعتبارها عملية تتميز بتصوير معين للسلم الاقليمي الذي تستهدف تعزيزه.

#### ألف - المحيط الهندي

١٩ - كان الدافع وراء المبادرة الرامية الى إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي هو المخاوف التي انتابت بلدان عدم الانحياز المشمولة بالمنطقة الاقليمية من أن تمتد الى منطقة المحيط الهندي الاقليمية آثار المواجهة العالمية التي كانت قائمة خلال الحرب الباردة بين الدولتين العظميين. ومنذ أن اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٧١ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم، والجمعية العامة تتخذ سنويا قرارات بشأن هذا الموضوع<sup>(١٠)</sup>. وفيما بعد أنشئت لجنة مخصصة لدراسة الآثار المترتبة على اقتراح اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم وللاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي.

٢٠ - وتبين من الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة المخصصة للمحيط الهندي خلال السنوات الماضية أن الجهود الرامية الى إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي تصادف صعوبات كثيرة وأن مواقف الدول إزاء عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي ظلت كما هي عليه دون تغيير أساسا. فمعظم بلدان عدم الانحياز تؤيد عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن. أما الدول الغربية فقد ارتأت أن مواصلة المداولات من خلال المشاورات لا من خلال اللجنة المخصصة ذاتها أمر أكثر جدوى. ونتج عن هذا التباين في الآراء أن تأجل المرة تلو المرة انعقاد المؤتمر، الذي كان من المقرر أصلا عقده في كولومبو في عام ١٩٨١. وتتناول اللجنة المخصصة الآن بالبحث نهجا بديلة جديدة لبلوغ الأهداف الواردة في الاعلان، فضلا عن دورها هي في المستقبل.

#### باء - جنوب شرقي آسيا

٢١ - في السنوات الأخيرة، أثارت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من جديد عملية تنفيذ إعلان عام ١٩٧١ بشأن إنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا<sup>(١١)</sup>. وفي عام ١٩٩٢، أكدت دول الرابطة من جديد تصميمها على تحقيق إنشاء منطقة السلم والحياد التي توفر أيضا الإطار لمشروع إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا (انظر الفقرة ١١ أعلاه)<sup>(١٢)</sup>. والحوار المستمر داخل الرابطة بشأن التعاون في مجال الأمن، وقد أنشئ فريق عامل من كبار المسؤولين للاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ المشروع. وبالقرار ٥٣/٧٤ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أيدت الجمعية العامة بالإجماع معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا<sup>(١٣)</sup>. وتتضمن المعاهدة أحكاما بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ونبذ التهديد باستعمال القوة أو استعمالها،



وبشأن التعاون الإقليمي. وفي عام ١٩٩٣، أيدت دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إنشاء منتدى إقليمي للرابطة لمناقشة القضايا الأمنية للرابطة ولآسيا والمحيط الهادئ. وعقد المنتدى أول اجتماع له في بانكوك في تموز/يوليه ١٩٩٤. وأعربت بلدان المنطقة الإقليمية عن تصميمها على ضمان وضع مفهوم إنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرق آسيا موضع التنفيذ في وقت مبكر.

#### جيم - البحر الأبيض المتوسط

٢٢ - كانت مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط محل جهود بذلتها بوجه خاص بلدان عدم الانحياز المشمولة بهذه المنطقة. وقد نوقشت هذه المسألة في محافل عديدة: فقد ناقشتها مؤتمرات عدم الانحياز على مختلف المستويات، كما نوقشت في الجمعية العامة، وفي إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمعقود في هلسنكي في عام ١٩٩٢، كان من بين ما وافقت عليه الدول المشاركة توسيع نطاق تعاونها ودائرة حوارها مع دول البحر الأبيض المتوسط غير المشاركة<sup>(٢٢)</sup>. وقدمت اسبانيا وإيطاليا في عام ١٩٩٠ اقتراحا يدعو إلى عقد مؤتمر عن الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط نال تأييدا واسع النطاق بين الدول المعنية. وتجري حاليا مشاورات إقليمية من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لعقده. وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، عقد في الاسكندرية اجتماع لوزراء خارجية عشرة من بلدان البحر الأبيض المتوسط لمناقشة إنشاء أفرقة عمل دائمة تُعنى بالمسائل الاقتصادية والسياسية والثقافية. ومن المقرر أن يعقد في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ مؤتمر وزاري لأوروبا - البحر الأبيض المتوسط تشارك فيه جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط المعنية. ومن المتوقع أن يتيح المؤتمر فرصة لإجراء مناقشة متعمقة بشأن مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض المتوسط بهدف الاتفاق على مبادئ توجيهية للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المستقبل. كما سيقام حوارا دائما ومنظما بشأن جميع المواضيع ذات الاهتمام المشترك<sup>(٢٣)</sup>.

#### دال - جنوب الأطلسي

٢٣ - بمبادرة من البرازيل، أعلنت الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ اعتبار جنوب الأطلسي، الذي يشمل المنطقة الإقليمية الواقعة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، منطقة سلم وتعاون<sup>(٢٤)</sup>. وتتوفر آلية للمشاورات الدورية بين دول المنطقة (الأفريقية والأمريكية واللاتينية)<sup>(٢٥)</sup> تسعى إلى تحقيق الأهداف المشتركة الواردة في الإعلان. والأهداف الرئيسية من الجهود المضطلع بها في سبيل تنفيذ المشروع هي تعزيز التعاون الإقليمي، وحماية البيئة، فضلا عن صون السلم والأمن في المنطقة الإقليمية. ويوجّه اهتمام خاص لمسألة منع الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية والحد من الوجود العسكري للبلدان من المناطق الإقليمية الأخرى وإزالته في نهاية المطاف. وقد اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن الموضوع<sup>(٢٦)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم مختلف مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المساعدة في تنفيذ مشروع منطقة السلم<sup>(٢٧)</sup>. كما أن للتطورات الإيجابية الأخيرة في جنوب أفريقيا فضلا عن التحرك نحو بدء النفاذ التام لمعاهدة ثلاثيولكو ووضع مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا أثرها الإيجابي على مشروع منطقة السلم في جنوب الأطلسي. فقد اعتمد إعلان بشأن اعتبار جنوب الأطلسي منطقة لا نووية في اجتماع عقده الدول الأعضاء في المنطقة في برازيليا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفي الاجتماع

نفسه، أنشئت اللجنة الدائمة لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي لتكون آلية تنسيق رسمية فيما بين الدورات ولتكفل استمرار الحوار بين بلدان المنطقة<sup>(٢٨)</sup>.

#### هاء - أمريكا الوسطى

٢٤ - على أثر المناقشات التي دارت في اجتماعي قمة اسكيبولاس الأول والثاني<sup>(٢٩)</sup>، أعلن رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية<sup>(٣٠)</sup>. وأنشئت بعد ذلك بسنة واحدة منظومة التكامل لأمريكا الوسطى لتكفل التكامل في أمريكا الوسطى وإقامة منطقة السلم<sup>(٣١)</sup>. وكجزء من هذه العملية، أجريت في إطار لجنة الأمن التي أنشأتها دول المنطقة الإقليمية مفاوضات بشأن الأمن والتحقق من الأسلحة والقوات المسلحة ومراقبتها والحد منها. واعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى المعقود في تيغوسيغالبا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إعلان تيغوسيغالبا الدولي بشأن السلم والتنمية في أمريكا الوسطى والتزامات تيغوسيغالبا للسلم والتنمية. ففي هاتين الوثيقتين أكدت الدول المشتركة من جديد هدفها المتمثل في أن تصبح أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية. وفضلا عن ذلك، تقرر إعادة تنشيط لجنة الأمن لدول أمريكا الوسطى بغرض الخروج بنموذج الأمن الديمقراطي الإقليمي القائم على توفر توازن معقول للقوة، وغلبة السلطة المدنية واستئصال الفقر المدقع وتشجيع التنمية المستدامة وحماية البيئة والقضاء على العنف والفساد والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة<sup>(٣٢)</sup>.

## الحواشي

- (١) فيما يلي نص المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار:
- "لا تتضمن هذه المعاهدة أي حكم يخل بحق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية تستهدف تأمين عدم وجود أسلحة نووية إطلاقاً في أقاليمها المختلفة".
- (٢) انظر قرار الجمعية العامة ٣٤٧٢ باء (د-٣٠).
- (٣) قرار الجمعية العامة د-٢/١٠، الفقرة ٦٠.
- (٤) للاطلاع على التفاصيل، انظر الوثائق NPT/CONF/7 و Add.1 و NPT/CONF.II/5 و NPT/CONF.III/5 و NPT/CONF.IV/5. وخلال الفترة المستعرضة، اتخذت الجمعية العامة القرارات التالية: ٥٦/٤٥ ألف وباء، و ٣٤/٤٦ ألف وباء، و ٧٦/٤٧ و ٨٦/٤٨ و ١٣٨/٤٩.
- (٥) قرار الجمعية العامة ٨٦/٤٨.
- (٦) قرار الجمعية العامة ١٣٨/٤٩.
- (٧) A/47/PV.13، الصفحة ١١، و A/C.1/47/PV.8، الصفحة ١٧.
- (٨) انظر CD/PV.670، الصفحة ٣٢.
- (٩) انظر A/C.1/1019.
- (١٠) انظر A/47/80-S/23502.
- (١١) انظر A/47/93.
- (١٢) انظر CD/1147.
- (١٣) للاطلاع على التفاصيل، انظر الوثائق NPT/CONF/7 و Add.1 و NPT/CONF.II/5 و NPT/CONF.III/5 و NPT/CONF.IV/5. وخلال الفترة المستعرضة، اتخذت الجمعية العامة القرارات التالية: ٥٢/٤٥ و ٣٠/٤٦ و ٤٨/٤٧ و ٧١/٤٨ و ٧١/٤٩.
- (١٤) قدم الاقتراح لأول مرة إلى مؤتمر نزع السلاح في نيسان/أبريل ١٩٩٠ (انظر CD/989).

## الحواشي (تابع)

- (١٥) انظر A/46/329-S/22855، المرفق.
- (١٦) انظر قرار الجمعية العامة ٧٨/٤٩. وانظر أيضا الوثائق A/47/538 و A/48/494 و A/49/652، التي تتضمن قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط.
- (١٧) انظر A/45/435 و A/48/399 و A/49/324.
- (١٨) وفقا للمادة ٥ من المعاهدة "لا توضع في أي جزء من ألمانيا قوات مسلحة أجنبية وأسلحة نووية أو ناقلاتها أو تنشر هناك". وللإطلاع على نص المعاهدة، انظر: NATO Review، العدد ٥، بروكسل، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، الصفحة ٣٠.
- (١٩) انظر A/35/416، المرفق.
- (٢٠) للإطلاع على التفاصيل، انظر الوثائق NPT/CONF.7 و Add.1 و NPT/CONF.II/5 و NPT/CONF.III/5 و NPT/CONF.IV/5. وخلال الفترة المستعرضة، اتخذت الجمعية العامة القرارات التالية: ٧٧/٤٥ و ٤٩/٤٦ و ٥٩/٤٧ و ٨٢/٤٨ و ٨٢/٤٩.
- (٢١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٠٢٥، رقم ١٥٠٦٣٠.
- (٢٢) انظر A/47/361-S/24370، المرفق.
- (٢٣) انظر A/50/58-S/1994/1457.
- (٢٤) القرار ١١/٤١؛ وخلال الفترة المستعرضة، اتخذت الجمعية العامة القرارات التالية: ٣٦/٤٥ و ١٩/٤٦ و ٧٤/٤٧ و ٢٣/٤٨ و ٢٦/٤٩.
- (٢٥) انظر A/48/581، المرفق.
- (٢٦) القرارات ٢٣/٤٨ و ٢٦/٤٩ و ٨٤/٤٩.
- (٢٧) انظر A/48/531 و A/49/524.
- (٢٨) انظر A/49/467.

الحواشي (تابع)

(٢٩) للاطلاع على التفاصيل، انظر NPT/CONF.IV/5، الفقرة ١٣٦.

(٣٠) انظر A/45/906-S/22032، المرفق.

(٣١) انظر A/46/829-S/23310، المرفق الثالث.

(٣٢) انظر A/49/639-S/1994/1247.

-----